

شاشيل

دوامة جهنمية . . لا نريدها

■ عدنان حسين

أود أن أطمئن عضو مجلس النواب زهير الأعرجي إلى أن قائمته (العراقية) لن تكون مضطرة إلى أن تغدو أول المطالبين كما وعد هو- ولا آخرهم، بإقالة الوزراء الفاشلين، حتى ولو كانوا من أعضائها" عندما يحين موعد الملة يوم الذي حدّده رئيس الحكومة لوزرائه لإثبات جدارتهم بالمناصب التي احتلوها.

هذا التطنين نابع من التقدير بأن أحداً، بما في ذلك القائمة العراقية ذاتها، لن يفعلها ويطلب بإقالة وزرائه إذا ما أعلن رئيس الوزراء أنهم فشلوا في أداء مهامهم، بل أنهم جميعا سيجابهون مطالب الإقالة -إن حدثت- لأن كل الوزراء في نظر قوا أمّتهم هم من أبناء شعب الله المختار (أقربا وأعوانا وصنائع رؤساء القوائم) الذين لا يُعْلَى عليهم ولا يوجد أفضل منهم في العراق كله، ولم تحبل أي عراقية حتى الآن بمثلهم خلفاً وخلقة وعلماً وأديباً ومعرفة واختصاصاً وإخلاصاً؛ والدليل هذا الخبر العجيم الذي يفرق فيه الشعب العراقي من أخصص قديميه إلى قمة هامته!

وهذا التقدير قائم بدوره على تجربة وخبرة.. هي تجربتنا وخبرتنا جميعاً على مدى ثماني سنوات، فلم يحدث أبداً أن قائمة من قوائم مجلس النواب والحكومة (وهي التي ما فتئت تعيد إنتاج نفسها مع كل دورة انتخابية وتشكيلة حكومية) قد أقرّت بأن وزيرا من وزرائها في الحكومات الثلاث السابقة قد فشل في أداء مهامه، مع أن نصفيهم في الأقل تلاخقه تهم الفساد وسوء الإدارة، وهي تهم ثابتة بوقائعها الراسخة ووثائقها الثابتة، لكنّ توافقات الكتل والقوائم ومساوماتها تحول دون أن تأخذ العدالة مجراها ويحل المذنبون، من سراق مال عام وخاص وعائدي صفقات غير قانونية ومزوّري شهادات ومناوطين معهم وقتلة، جزاءهم.

السيد الأعرجي، تجربتنا وخبرتنا تقولان لنا انه حتى لو ثبت أن كل الوزراء فاشلون فإن أيا منكم لن يقبل بإعلان هذه الحقيقة، فوزراؤكم ووكلاؤكم ومدراءكم وسائر موظفيكم المعيّنين وفقا لشريعتكم، شريعة المحاصصة والتوافق، موسى بهم من السماء ولن يبرح كرسيه ولو على أسنة الرماح... قل لي من منكم يقبل بالتنازل عن نعمة السلطة والنفوذ والمال التي جاءتته سهلة هيّنة؟

وأنت نفسك، أيها السيد الأعرجي، في تصريحك الذي أكتب عنه الآن قد وضعت "لكن" لعبة بحجم كتلة صخرية هائلة أمام تنفيذ تعهدك بإقالة الوزراء الفاشلين، فانت شددت في تصريحك، كما أفادت الوكالة الذي نقلته، على "ضرورة ألا تكون مهلة الملة يوم محاولة لتغيير بعض الوزراء لاعتبارات سياسية"؛ من دون أن تبين وتحدّد ما هي معاييرك للاعتبارات السياسية في هذا الشأن، فنحن نعرف أن قوائم مجلس النواب والحكومة مختاصة ومتنافسة ومتصارعة بضراوة لاعتبارات أقلها سياسي وأكثرها يتعلق بالمصالح الشخصية والحزبية والطائفية المتضاربة... وإذا ما حدث وأعلن رئيس الحكومة، بعد عشرين يوما من الآن، أن وزيرا أو أكثر من قائمتك قد فشل في واجبه فيالتأكيد ستعتبر قائمتك ان الأمر تقف وراءه اعتبارات سياسية، وإذا قمتم أنتم بدوركم بالرد بوجود وزراء فاشلين من قائمة رئيس الوزراء أو أي قائمة أخرى، فإن هذه القائمة ستعتبر أن اعتباركم وزراءها فاشلين تكمن خلفه "اعتبارات سياسية"، وهكذا فستدخلوننا في دوامة جهنمية جديدة من دواماتكم المتتابعة على مدار السنين والأشهر والأسابيع والأيام، منذ أن ساقنا حظنا العاثر إليكم أو ساقتم إلينا... لا فرق في النتيجة:

السيد النائب، أفضل شيء تفعلونه لنا أن تكفّوا عن تصديق رؤوسنا بوعودكم وتعهداتكم.. صدّقني، لا أحد منا يأخذها على محمل الجد... وبعد عشرين يوما سنتهي مهلة الملة يوم وستقابل.

الشبهات تدور حول برنامج FMS

النزاهة "تتوقع" هدر أموال في عقود السلاح

□ متابعة / المدى

كشفت لجنة النزاهة النيابية عن أنها تتوقع هدرا كبيرا للمال و"فسادا" ماليا وإداريا في عقود تجهيز الأسلحة المسامة ال(FMS) الأميركية، مبينة أن اللجنة طلبت من مفخشي وزارتي الداخلية والدفاع تقارير خاصة عن عقود التجهيز منذ عام ٢٠٠٦ ولغاية عام ٢٠١١.

وقالت عضو اللجنة عالية نصيف لوكالة كردستان للأنباء إن "لجنة النزاهة وحسب التقارير التي أبلغت بها تتوقع وجود حالات فساد مالي وإداري وهدر كبير للمال في عقود تجهيز الأسلحة

لوزارتي الدفاع والداخلية ضمن برنامج ال(FMS) الذي كان متبعا من قبل الإدارة

الاميركية في العراق".

وكان نواب عراقيون قد أكدوا في وقت سابق للمدى أن عقود التسليح العراقية لم تكن شفافة وتنطوي على نوع من الغموض، وأن النظام الديمقراطي يكفل شفافية عالية للسلطات الرقابية ويختصر زمن استكمال جهوزية الجيش. وأوضحت نصيف أن "جميع المعدات العسكرية التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية المستوردة ضمن ال(FMS) المسؤولة عن تجهيز الجيش والشرطة بجميع الاحتياجات ولكن أغلب التجهيزات

كانت تأتي من مناشئ شرقية لا تتسجم مع التحديدات الأمنية في العراق".

وأضافت نصيف أن "اللجنة طلبت من مفتشي وزارتي الدفاع والداخلية تقارير مفصلة عن العقود التي أبرمت منذ عام ٢٠٠٦ ولغاية عام ٢٠١١ وفقا لنظام الشركة الاميركية".

وكانت نصيف قد أكدت إن ديوان الرقابة المالية ومكتب الغتش العام في وزارة الدفاع زودوا اللجنة بأبله ووثائق تؤكد حدوث عمليات فساد مالي وإداري كبيرين في عقود شراء طائرات عسكرية.

وكان مجلس الوزراء العراقي قد صادق

في ٢٦ من كانون الثاني الماضي على

صفقة شراء ١٨ طائرة مقاتلة من طراز ال F ١٦ الأميركية الصنع، لكنها ألغيت فيما بعد وتم تحويل المبالغ المخصصة لها إلى ميزانية وزارة التجارة دعما لمفردات البطاقة التموينية.

وأعلنت قيادة القوة الجوية العراقية في ٢٤ من أيلول الماضي عن وصول ١١ طائرة من طراز (T-٦) للتدريب الأساسي إلى العراق ضمن صفقة طائرات تضم (١٥) طائرة أبرمتها الحكومة العراقية مع الجانب الأميركي في وقت سابق.

وبدأت القوات الأميركية إعادة تأهيل القوة الجوية العراقية من خلال تجهيزها بعدد من طائرات الهليكوبتر المقاتلة التي

أدخلت إلى القوة الضاربة لوزارة الدفاع ال F ١٦ الأميركية الصنع، لكنها ألغيت فيما بعد وتم تحويل المبالغ المخصصة لها إلى ميزانية وزارة التجارة دعما لمفردات البطاقة التموينية.

وأعلنت قيادة القوة الجوية العراقية في ٢٤ من أيلول الماضي عن وصول ١١ طائرة من طراز (T-٦) للتدريب الأساسي إلى العراق ضمن صفقة طائرات تضم (١٥) طائرة أبرمتها الحكومة العراقية مع الجانب الأميركي في وقت سابق.

وبدأت القوات الأميركية إعادة تأهيل القوة الجوية العراقية من خلال تجهيزها بعدد من طائرات الهليكوبتر المقاتلة التي

وكان النائب عمار طعنة قد صرح للمدى الشهر الماضي بأن تعاقدات التسليح لم تكن شفافة بشكل مشجع وانها تنطوي على نوع من الغموض، مشيرا إلى أن التبريرات الخاصة بحساسية صفقاتها وسريتها غير مقنعة ولا منطقية.

وأضاف أن الموازنة العامة للدولة تأثرت باعتكاسات الأزمة المالية العالمية ونحن في طور إكمال تأسيس الجيش لإسيميا في الطيران والبحرية، موضحاً "أن تجهيز الأسلحة يحتاج إلى مبالغ طائلة". وأضاف: "أن الفساد عن قصد أو غير قصد يؤخر بناء الجيش العراقي، وتابع أن هذا الموضوع ومعالجته بشكل جذري وشفاف يمكن أن يختصر الزمن ويسهل إكمال الجهوزية بشكل سريع وسليم. تؤكد لجنة النزاهة البرلمانية وجود حالات فساد مالي وإداري وهدر كبير للمال في عقود تجهيز الاسلحة لوزارتي الدفاع والداخلية ضمن برنامج ال(FMS) الذي كان متبعا من قبل الإدارة الاميركية في العراق.

العسكري لـ (المدى): معلوماتنا شحيحة، لكننا نتحقق من الاسم

الجيش الأميركي؛ أبو دعاء الزعيم الجديد

لقاعدة العراق

□ بغداد / هشام الركابي

كشف الجيش الأميركي عن كنية القائد الجديد لتنظيم القاعدة في العراق وجنسيته، فيما أكدت الأجهزة الأمنية العراقية أنها لا تملك معلومات كافية عنه، لكنها تحقق في ما أعلن عنه الجانب الاميريكي.

وقال الناطق الرسمي باسم الجيش الأميركي في العراق جيفري بيوكانن في تصريحات صحفية إن القائد الجديد لتنظيم القاعدة في العراق معروف بكنية أبو دعاء وهو عراقي الجنسية، طبقا للمعلومات المتوافرة لدى قيادة الجيش الأميركي.

وأضاف أن المدعو أبو دعاء تولى قيادة التنظيم بعد أن تمكنت القوات العراقية الأميركية المشتركة من قتل القائد السابق للتنظيم قبل شهرين وكان يعرف بكنية أبو ابراهيم الذي تولى قيادة مجاميع القاعدة في العراق خلفا لـ(أبو عمر البغدادي) الذي قتل العام الماضي. وبين بيوكانن أن ستراتيجية التنظيم تنحّه إلى اختيار قادة محليين مؤخرًا، مشيرًا إلى أن ذلك يعطي تلميحًا إلى ضعف التنظيم في العراق ومحاصرتة، ما يتطلب استبدال القادة العرب والأجانب بأخربين عراقيين، وذلك لتيسير مهمة تحركهم في مناطق مختلفة من دون إثارة الشكوك بشأنهم، ولا سيما بعد الإجراءات المشددة التي تتبعها الأجهزة الأمنية في تعقب المسلحين والمشتبه بهم.

في غضون ذلك لا تزال المعلومات الاستخبارية لدى الأجهزة الأمنية العراقية شحيحة حول الشخصية الجديدة التي تسلمت قيادة تنظيم القاعدة خلفا لزعيمها السابق أبو عمر البغدادي والذي قتل على أيدي قوات مشتركة العام الماضي.

وأوضح المتحدث باسم وزارة الدفاع اللواء محمد العسكري لـ "المدى" أن الأجهزة الاستخبارية لديها معلومات عن بعض القيادات التي لا تزال تعمل داخل التنظيم.

ونكر أن الأجهزة الاستخبارية لا تزال تتحقق من المعلومات التي بحوزة الجيش الاميريكي حول قائد التنظيم الجديد لكي يجري تنعيه والقضاء عليه، مبينا أن تنظيم القاعدة يعاني من أزمات كبيرة بسبب تعرضه لضربات قاسية سواء من الأجهزة الأمنية العراقية أو القوات الأمريكية في أفغانستان.

إلى ذلك، عبر عدد من اهالي بغداد عن مخاوفهم من قيام تنظيم القاعدة في العراق بتصعيد عملياته الهجومية في العراق، كرد فعل انتقاصي اثر مقتل زعيم التنظيم أسامة بن لادن في عملية عسكرية أمريكية نفذت في باكستان، ورأى مواطنان أن وجود القوات الاميركية في العراق سيجعل منه ساحة للانتقام.

وقال محمد سليم يسكن حي البلديات شرقي



بغداد: إن "خبر مقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، أدخل الفرح في قلوبنا فهو رأس الإرهاب الدولي وقد عانينا كثيرا من إرهاب القاعدة في العراق، لكننا نخشى الآن من عمليات انتقامية يقوم بها التنظيم في ظل وضع أمني غير مستقر، يشهد خروقات بين فترة وأخرى".

وتسود خلافات منذ أكثر من ثلاثة أشهر على المرشحين للقائب الأمنية التي ما زالت شاعرة وخاصة حقيبتي وزارتي الداخلية والدفاع، حيث الأولى ستكون من حصنة التحالف الوطني والثانية من حصة انقلاب العراقية، لكن كل طرف يرفض مرشحي الطرف الآخر بحجة عدم حيادية وكفاءة المرشحين بوجود اتفاق مسبق على تسليم الحقايب الأمنية لمستقلين، وهذا الخلاف أبقي الوزارات بلا وزراء رغم استمرار الهجمات التي تنفذها تنظيمات مسلحة.

إلى ذلك، كشفت مجلة "النابم" الأمريكية، أمس، أن تنظيم القاعدة في العراق يبحث عن زعيم جديد له، في أعقاب مقتل أسامة بن لادن على يد قوة من القوات الخاصة الأمريكية.

وأوضحت المجلة، في تقرير بثته على موقعها الإلكتروني، أن أيمن الظواهري، نائب بن لادن يحظى بأسبقية في التنظيم، إلا أنه على الرغم من أن تنظيم القاعدة في العراق تعهد رسميا بتأييده، فإن أغلبية قادة القاعدة لا يرغبون في استبدال بن لادن بالظواهري.

وأشارت المجلة إلى أسباب رفض البعض منهم هي كبر سن الظواهري، ومعارضة البعض منهم أساليب قيادته.

وتابعت: "أنه في حال ظهور أي شخص كرمز جديد لأيدلوجية القاعدة، فقد يكون أنور العولقي، وهو رجل دين متشدد وله دور أساسي في تنظيم الهجمات".

وأضافت، أن قادة التنظيم في العراق يرون العولقي، مناسباً لهذا المنصب لأنه صغير السن، ولديه كاريزما عالية وشخصيته قوية، وهذا يفقده الظواهري.

وأشارت المجلة إلى أن الشيء الوحيد الذي يبدو أنه سيقف عتبة أمام العولقي، هو أنه لم يحظ نهائيا بتأييد بن لادن، حيث استندت الخبصفة إلى وثيقة وجدت في المنزل الذي كان يقطن فيه بن لادن في أبوت أباد، ورد فيها أن بن لادن رفض عرض تنحي قائد القاعدة في اليمن بسبب تزايد شعبية العولقي، كما عارض بن لادن أيضا محتوى مقال عن العولقي في مجلة على موقع الإنترنت.

وكانت جماعة متشددة في العراق مرتبطة بتنظيم القاعدة تعهدت بتأييد أيمن الظواهري الرجل الثاني في قيادة التنظيم وشن هجمات انتقامية لقتل أسامة بن لادن على أيدي قوات أمريكية في باكستان.

أعمال شغب تنتهي بتطويق المعتقل

الموصل: نسخة جديدة من سجن الرصافة والبصرة

□ متابعة / المدى

يشار الى ان وزارة الداخلية العراقية كشفت في ١٩من كانون الثاني الماضي، عن وجود مؤشرات تدل على أن الهاربين من سجن البصرة، مازالوا موجودين في إحدى مناطق المحافظة، مؤكدة أن عملية هروب السجناء تمت وفق صفقة مالية بين اهالي الفارين والعاملين في السجون المعنية.

وتشهد مدينة الموصل منذ سقوط النظام السابق حوادث عنف شبه يومية، وتسجل في اغلبها عدد مسلحين مجهولين.

إلى ذلك، قال العميد محمد الجبوري إن "مسلحين مجهولين أطلقوا نيران أسلحتهم الخفيفة على مدني عندما كان متوقفا أمام منزله الفور في منطقة المجموعة الثقافية"، شمالي

واردوه قتيلا في الحال في حي المحاربين"، شرقي الموصل.

وأضاف أن "القتيل يعمل سائقا في كلية الفنون الجميلة بجامعة الموصل، فيما لاذ المسلحون بالفرار إلى جهة مجهولة".

وفي سياق أمني متصل، أوضح الجبوري أن "مدنيا آخر قتل عندما أطلق مسلحون مجهولون النار صوبه واردهو قتيلا على الفور في منطقة المجموعة الثقافية"، شمالي الموصل.

ولفت إلى أن المدني "يعمل كاسيا في بيع وتصليح أجهزة الموبايل".

ولم يدل الجبوري بمزيد من التفاصيل حول ملابسات الحادثين، مكتفيا بالقول إنه "تم نقل جثتي القتيلين إلى دائرة الطب العلبي، فيما فحنت الأجهزة الأمنية تحقيقا لمعرفة ملابساتهما".

وكثيرا ما تتهم السلطات المحلية، تنظيم القاعدة والمجاميع المنضوية تحته بتنفيذ الهجمات التي تستهدف الشرطة والمدنيين، بمزيد من التفاصيل.

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة والفنون

المدير الفني

خالد خضير

سكرتير التحرير الفني

ماجد الماجدي

مدير التحرير الفني

علاء المخرجي

مدير التحرير الاداري

نزار عبدالستار

مدير تحرير الملاحق

علي حسين

مدير التحرير التنفيذي

عامر القيسي

المدير العام

غادة العاملي

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير

فخري كريم



جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة
المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد، شارع أبو نواس

محلة ١٠٢ – زقاق ١٣

بناء ١٤١

هاتف: ٠١٧٨٨٥٩، ٠١٧٧٩٨٥

كردستان، أربيل، شارع برايتي

دمشق، شارع كرجية حداد

ص.ب: ٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦

هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٧٦

فاكس: ٢٣٢٢٢٨٩

بيروت، الحمراء/ شارع ليون

بناية منصور، الطابق الاول

تليفاكس: ٧٥٣٦١٦، ٧٥٣٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع

مكاتينا: بغداد/ كردستان/

دمشق/ بيروت/ القاهرة/

قبرص